المؤتمر الإقليمى السادس للمعهد العربى للبحوث والسياسات "نواة"

مراكش – المملكة المغربية ١٨-٢٠ مارس ٢٠٢٢

تداعيات جائحة كورونا : أى دور لمراكز الفكر والبحوث فى المنطقة العربية

وفاء نعيم*

عقد المؤتمر الدولى فى دورته السادسة للمعهد العربى للبحوث والسياسات "نواة" تحت عنوان "تداعيات جائحة كورونا": أى دور لمراكز الفكر والبحوث فى المنطقة العربية)، الذى عقد فى المملكة المغربية بمدينة مراكش فى الفترة " ١٨و ١٩و ٢٠" مارس/ آذار ٢٠٢٢، بحضور ثلة من الباحثين من مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، لبنان، الأردن، العراق.

فكرة المؤتمر

جاء هذا المؤتمر فرصة للجواب على مختلف التحديات التى واجهتها مراكز البحوث والفكر بالمنطقة العربية إثر الأزمة الصحية التى شهدها العالم بشكل عام، والوطن العربى تحديدا، والتى كان لها الأثر على مجموعة من المستويات والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

أهداف المؤتمر

- السعى إلى فتح النقاش أمام التحديات الكبرى التى فرضتها الظروف الصحية التى يعيشها العالم اليوم منذ إعلان انتشار جائحة كورونا، وتأثيرها على سيرورة مراكز الفكر والبحوث فى المنطقة العربية.
- الوقوف على أهم الحلول العملية والسيناريوهات الممكنة لتجاوز تلك التحديات والانعكاسات الناجمة عن جائحة كورونا.

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

محاور المؤتمر

المحور الأول: دور مراكز الفكر والبحوث فى تحليل وفهم آثار جائحة كورونا.

المحور الثانى: ماذا بعد جائحة كورونا: سياسات جديدة أم إصلاح سياسات؟.

المحور الثالث: التحديات الكبرى التى مازالت تواجه المجتمعات العربية: أى حلول؟.

المحور الرابع: مراكز الفكر: نحو شبكات معرفية أم شبكات اجتماعية؟.

وإضافة إلى ذلك، نُظم على هامش المؤتمر موائد مستديرة عرض من خلالها مجموعة من الإصدارات التى أشرف عليها المعهد العربى للبحوث والسياسات، ويتعلق الأمر بالمؤلف الجماعى تحت عنوان "**ماذا بعد الربيع العربى؟: قراءة فى الحاضر وأسئلة للمستقبل**" والذى طرح تحليلاً معمقا للوضعية الراهنة التى آلت إليها بعض مجتمعات وطننا العربى بعد مرور عشر سنوات على موجة الربيع العربى. ثم إطلاق كتاب "**واقع مراكز الفكر والبحوث بالمنطقة العربية: الأثر، الفعالية**" وهو ثانى إصدار جماعى تم من خلاله عرض لدراسة شاملة حول "احتياجات المراكز الفكرية بالعالم العربى" والتى أشرف عليها معهد نواة. كما كان هذا الملتقى أيضًا فرصة لتقديم وعرض لأهم أوراق السياسات لخريجى البرنامج التدريبى لمهارات إعداد وكتابة أوراق السياسات لسنة ٢٠٢٠، والذى يشرف عليه معهد نواة لفائدة الباحثين الشباب فى المنطقة العربية.

أما الجلسات العلمية للمؤتمر فقد توزعت الجلسات على الأربعة محاور على النحو التالى:

- **فعاليات اليوم الأول: الجلسة الأولى:** التحولات العميقة فى المنطقة العربية: ما الطريق للمستقبل؟

وقد ألقى فى هذه الجلسة الضوء على دور المنطقة العربية فى مواجهة التحديات التى فرضتها جائحة كورونا، إلى جانب التحديات السياسية والأمنية والبيئية، كما ألقت الضوء على أهم التحولات العميقة فى المنطقة العربية بتقاسم مجموعة من التجارب والتصورات حول واقع –المنطقة العربية –اليوم ومنها (المغرب، مصر، اليمن، تونس، موريتانيا).

فالعالم العربى بمختلف خصوصياته يعيش فترة استثنائية، خصوصا بعد الاستقلال وتأسيس جامعة الدول العربية فقد أصبحنا أمام مجتمعات منهارة سياسيا نتيجة للفراغ السياسى الذى عرفته مختلف دول العالم العربى، وأمام تحديات ومخاطر هددت الاستقرار المجتمعى لهذه الدول، ولعل أهم هذه المشكلات، تدخل القوى الإقليمية الكبرى والجوار الإقليمى، مشكلات تفشى الإرهاب والتطرف، الصراعات القبلية والطائفية والعرقية، النزاعات، وإجلاء الحضارة والفكر وتراجع مستوى

التعليم، إضافة للفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتفاوتات المجالية والتنموية، هذا فضلا عن التداعيات الناجمة عن انتشار وباء كورونا، والتحولات المناخية والبيئية وعدم الاستقرار فى أسعار الطاقة، فقبل التطلع للمستقبل، علينا التفكير أولا فى إعادة تأهيل أنفسنا والتخلص من هذه المخاطر والتحديات.

وقد خلصت مداخلات هذه الجلسة إلى أن المدخل الأساسى لمواجهة هذه التحديات هو ضمان الأمن الاقتصادى والمجتمعى، هذا علاوة على إعادة بناء الثقة ما بين دول المنطقة العربية، فبناء مستقبل عربى مبنى على أسس السلام والديمقراطية لا يكمن تحقيقه فى غياب عنصر الثقة بين الدول وبناء كيان قادر على بناء علاقات ناجحة مع الآخر، فضلا عن تنمية الجانبين الاقتصادى والاجتماعى للدول.

الجلسة العلمية الثانية: جائحة كورونا وتحديات العمل البحثى

عالجت هذه الجلسة إشكالية العمل البحثى فى ظل جائحة كورونا، وخلال هذه الجلسة تم رصد أهم تحديات جائحة كورونا وتشخيص أثرها على العملية التعليمية وكذا الإنتاج البحثى داخل الجامعات، هذه الأخيرة والتى كشفت عن مواطن ضعف وهشاشة النظام التعليمى فى العديد من الدولة، وما نتج عنها من فوارق اجتماعية ومجالية عميقة إثر عملية التعلم عن بعد والتى واجهت العديد من العراقيل خصوصا فى المناطق القروية.

كما تم طرح مجموعة من المقترحات العملية لتجاوز الجائحة وبناء أفق بحثية أكثر اتساعا والتى يمكن تلخيصها فى الآتى: توفر شروط تطوير مجال البحث العلمى فى بلدان العالم العربى، والاشتغال فيما يفيد المصلحة العامة، احترام التخصص والتوافق العلمى، توسيع المشاركة المجتمعية فى كافة الأنشطة التنموية عن طريق تمويل الأنشطة البحثية، رسم السياسات البحثية وملاءمتها وتكييفها مع احتياجات المجتمعية.

هذا إضافة لتطوير آليات العمل خصوصًا ما يتعلق بالجانب المعلوماتى والتكنولوجى فى خدمة البحث العلمى، التصدى للظواهر المتعلقة بهذا الجانب كالهدر المدرسى خصوصًا بالعالم القروى وهجرة الأدمغة، بتشجيع الشباب على البحث وتهيئ جميع البنى التحتية لذلك، توفير فرص الشغل والاستثمار فى الكفاءات المحلية.

ولعل أبرز درس يمكن استخلاصه من خلال هذه الأزمة هو الحاجة الملحة لإعادة التفكير فى سياسات بديلة تتماشى مع الظروف التى قد تطرحها الأزمات راهنًا ومستقبلاً.

الجلسة الثالثة : ورشة عمل لتقديم أوراق سياسات معهد نواة

عرض فى هذه الجلسة أربع أوراق سياسات جاءت الورقة الأولى تحت عنوان "تخفيف مخاطر الصراع والأوبئة على التعليم العالى فى اليمن باستخدام التقنية الرقمية": وقد اهتمت هذه الورقة بعرض وتحليل أسباب ومظاهر تدهور أدائه، وقد تم من خلال هذه الورقة استخلاص مجموعة من الخيارات والبدائل للرقى بقطاع التعليم باليمن أهمها: استكمال البنية التحتية التكنولوجية التى تستوعب التحول نحو التعليم والتعلم الإلكترونى فى مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية، اعتماد نظام التعليم الإلكترونى، وإتاحته كأحد أنظمة التعليم المساندة للتعليم العالى، وضع خطط تدريبية موازية للتعليم بما يحقق النمو المهنى المستمر للقيادات الأكاديمية، استحداث وحدتين إداريتين بالوزارة الأولى خاصة بالتعليم الإلكترونى، والثانية خاصة بإدارة الأزمات، إعطاء أولوية قصوى قطاع التعليم العالى عمومًا وتعليم الفتاة والمجتمع الريفى بوجه خاص، تفعيل المسئولية المجتمعية وإشراك منظمات المجتمع المدنى، تعزيز دور السلطات المحلية وبناء قدراتها للشراكة الحقيقية مع الجامعات.

أما الورقة الثانية جاءت بعنوان "**العملية التعليمية بالمغرب فى ظل فيروس كورونا المستجد: نحو تعزيز الرقمنة**" حاول الباحث فى هذه الورقة تحليل ومقاربة كيفية ومدى قدرة وزارة التربية الوطنية المغربية على مجابهة التحديات التى فرضتها جائحة كورونا على قطاع التعليم، وكيف راهنت على آليات التعلم عن بعد لتجاوز هذه التحديات من خلال توظيف التقنيات الرقمية لاستكمال الموسم الدراسى، كما تم طرح مجموعة من التوصيات موجهة لصناع القرار للعمل عليها والالتزام بها من أجل تجاوز هذه الإكراهات وإرساء منظومة تعليمية متقدمة تعتمد الجانب التقنى كأساس لها خصوصًا فى ظل الحالات الطارئة كالتى فرضتها هذه الجائحة.

أما ورقة السياسات الثالثة: فقد تناولت موضوع "سياسات الصحة العامة والاستجابة للطوارئ الصحية فى مصر فى ظل جائحة كوفيد ١٩

حاولت هذه الورقة الإجابة عن سؤال محورى: إلى أى حد توجد سياسة واضحة فيما يتعلق بدعم الصحة العامة للسكان والوقاية من المرض بمصر؟ مفترضًا أن الصحة العامة لا ترتبط بالسلوك

الفردى للأشخاص فقط، وإنما بمجموعة متداخلة من المحددات الاجتماعية (سكن صحى، وفرص عمل، والأوضاع الاقتصادية، وبيئة صحية...) ما يحتم تطوير سياسة صحة عامة كفؤة وفعالة فى مصر.

أما الورقة الرابعة فى هذه الجلسة فجاءت بعنوان "الانعكاسات السوسيو اقتصادية للطوارئ الصحية وإجراءات ما بعد الحجر بالمغرب

حاول الباحث من خلالها استشراف العواقب المباشرة لأزمة الطوارئ الصحية على المجالين الاقتصادى والاجتماعى، انطلاقًا من المتغيرات التى أصبحت واقعًا فى غالبية المجتمعات التى اجتاحها الوباء، حيث ستكون أولويات المغرب موجهة نحو تحديد مدى حدة هذه الآثار والنتائج المترتبة عنها، والانكباب على ترميم ومحاولة إنقاذ نظامه الاقتصادى والاجتماعى الذى تضرر من أجل احتواء تأثير الجائحة على المديين المتوسط والبعيد.

- **فعاليات اليوم الثانى: بدأت فعاليات اليوم الثانى بالمؤتمر كالآتى:**

الجلسة الرابعة: طاولة مستديرة لعرض كتاب "ماذا بعد الربيع العربى؟: قراءة فى الحاضر وأسئلة للمستقبل" وقد طرح الكتاب تحليلاً للوضعية الراهنة التى آلت إليها بعض مجتمعات وطننا العربى بعد مرور عشر سنوات على موجة الربيع العربى، ألفه ثلة من المفكرين والمثقفين من الوطن العربى متعددى المرجعيات الفكرية، انطلاقًا من عرض خبراتهم الميدانية فى العديد من المجالات الفلسفية والسياسية والتاريخية والاجتماعية...، الهدف منه هو بلورة تقييمات أكثر موضوعية خصوصًا بعد أخذ الوقت الكافى والتخلص من انفعالات "اللحظة الراهنة"، وأخذ مسافة مع مكان وزمن وشخوص الحدث- الربيع العربى- كحدث استثنائى والذى عرف انطلاق حركات اجتماعية دون زعامات ودون إطار تنظيمى جامع وعدم وجود خلفية ايديولوجية محددة، بدأت بمطالب اجتماعية اقتصادية وسرعان ما تحولت لمطالب سياسية وأخذت بالانتشار وانتقال العدوى من مجتمع لآخر، ويرجع هذا حيث امتد هذا الانتشار إلى عاملين: أولهما العامل الثقافى، أى القيم والخصائص والظروف المشتركة التى عاشتها تلك الدول، وهو ما سهل التفاعل مع القيم نفسها، أما العامل الثانى هو الثورة المعلوماتية والتى لعبت دورًا كبيرًا فى انتشار هذا الحدث على بعد آلاف الكيلومترات فى نفس الزمان والمكان على المستوى الافتراضى، ومتابعة بشكل حى ومباشر ما يجرى فى بلدان أخرى، فتطور الوسائط الاجتماعية جعل كل الحواجز الجمركية المادية تنهار

ويتحول العالم ليس فقط إلى صوت موحد، بل إلى قرية صغيرة مفتوحة على بعضها البعض، كما سهلت عملية التعبئة والتحكم فى عملية الحشد."

كما تمت الإشارة إلى أهم الأسباب التى كانت وراء فشل حراك الربيع العربى فى بعض من الدول بالمنطقة العربية ويمكن اختصارها كالآتى:

* خلل على مستوى المؤسسات السياسية فى المنطقة العربية، أى غياب البنية التنظيمية التى يمكنها توجيه عملية التأطير السياسى والاجتماعى، غياب تقاليد سياسية ودخول عملية تغيير سياسى دون وجود مؤسسات وبنيات حاضنة.
* غياب الرعاية الدولية أثناء عملية الانتقال الديمقراطى وغياب مواكبة اقتصادية لتوفير الحماية الدولية للمتظاهرين السلميين.
* عامل الإرهاب كذلك كان من بين الأسباب التى عرقلت عملية الانتقال الديمقراطى.

وأصبحت هذه المجتمعات أمام خيارين: خيار الأمن والاستقرار مع القبول بالإبقاء على الوضع الحالى، أم السعى للتغيير مع ركوب المغامرة مع كل الاحتمالات الواردة أو الممكنة، والحلول التى بدت فى الأفاق هى السعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، وهو ما أسهمت به دول الخليج بمواردها وإمكانيتها فى الإبقاء عليه.

الجلسة الخامسة: جائحة كورونا وتحديات السياسات

تميزت هذه الجلسة من أشغال اليوم الثانى من المؤتمر بعرض أبرز تحديات السياسات التى واجهت بعض الدول بعد انتشار جائحة كورونا، وتميزت المداخلات بعرض لتجارب حية، القاسم المشترك بينها هو ملف السياسات فى مجموعة من الدول منها (الأردن، موريتانيا، اليمن ومصر)، وعرضت هذه الأوراق كيفية مساهمة صانعى السياسات فى عملية صنع القرار، وكيف يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدنى بأشكالها المختلفة (الأحزاب السياسية، الجمعيات، مراكز الفكر والبحوث، النقابات العمالية...) لها دور مؤثر فى خلق التغيير ومشاركة صانعى السياسات فى عملية صنع القرار.

وقد خلصت هذه الجلسة بعرض لدارسة ميدانية للتحديات الإعلامية خلال جائحة كورونا حول "مصادر معلومات الجمهور العربى حول جائحة كورونا" والتى سعت إلى محاولة فهم ورصد مستويات تأثير وسائل الإعلام والمعلومات خلال جائحة كورونا على الجمهور العربى وردود

أفعالهم عليه، ثم الكشف عن طريقة تقييمه لهذه المعلومات، كما هدفت إلى وصف الديناميكيات التواصلية لتفاعل الجمهور مع أنواع مختلفة من المعلومات المقدمة فى سياق اجتماعى وثقافى لجمهور مركب فى ظروف أزمة كورونا.

- **فعاليات اليوم الثالث الجلسة السادسة: إطلاق كتاب: "واقع مراكز الفكر والبحوث بالمنطقة العربية: الأثر، الفعالية"**

تم خلالها إطلاق كتاب "**واقع مراكز الفكر والبحوث بالمنطقة العربية: الأثر، الفعالية**" وهو إصدار جماعى تم من خلاله عرض لدراسة شاملة حول "احتياجات المراكز الفكرية بالعالم العربى" والتى أشرف عليها معهد نواة، وهى بمثابة مرصد عربى تم من خلاله متابعة وتقييم أدوار هذه المراكز، ومدى مساهمتها فى اقتراح سيناريوهات وسياسات بديلة تساعد صانع القرار على مواجهة مختلف التحديات المعقدة من جهة، وإنتاج رؤية تنموية تسعى للنهوض بالمجتمعات العربية فى ظل التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة من جهة أخرى. إضافة إلى فصول أخرى سلطت الضوء على نشأة وتطور مراكز الفكر فى المنطقة العربية، والعلاقة بين البعد المعرفى والتأثير السياسى لهذه المراكز، من خلال تكوين نظرة نقدية لواقع المراكز الفكرية العربية وسبل تفعيل أدوارها فى ترشيد السياسات العامة للدول.

الجلسة السابعة: ورشة عمل تفاعلية لعرض تجارب مراكز فكر عربية فى صناعة البدائل والحلول

تم خلالها عرض بعض تجارب لمراكز فكرية من بلدان عربية مختلفة وهى (فلسطين، مصر، العراق والمغرب)، من خلال التركيز على الدور التنموى لهذه المراكز فى المساهمة فى صناعة واقتراح البدائل والسياسات خصوصًا خلال أزمة كورونا، وتطوير السياسات العامة من خلال إعداد الدراسات والأوراق المتخصصة فى توصيف وتشخيص القضايا الشائكة فى المجتمع.

الجلسة الثامنة: التعليم والبحث العلمى فى ظل جائحة كورونا

تم خلال هذه الجلسة عرض لمجموعة من الدراسات البحثية والميدانية لكل من التجربة المصرية واللبنانية والمغربية حول موضوع التعليم في ظل جائحة كورونا.

جاءت الدراسة الأولى بعنوان "تداعيات وباء كورونا على الواقع الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى فى لبنان"، ركزت هذه الورقة على السياق الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع اللبنانى قبل

وبعد جائحة كورونا، كما ركزت على أهم الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة من جانب الحكومة اللبنانية ومشاركة منظمات المجتمع المدنى، وقد خلصت الورقة إلى أهمية تبنى إصلاحات هيكلية فى مختلف القطاعات الاقتصادية، المالية، المصرفية، والإدارية، والتربوية، والاعتماد على الحوكمة الرشيدة بجميع مقوماتها.

أما الدراسة الثانية فقد ركزت على قضية البحث العلمى بالمغرب وسؤال التحديات المرتبطة به، وقد انطلقت الورقة من فرضية أساسية وهى أن الأزمة التعليمية هى إشكالية بنيوية هل الإشكال مرتبط بالبيئة أم مرتبط بالفاعلين على مستوى المنظومة التعليمية وهل يمكن اعتبار البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية هى مساهم فى الارتقاء بالبحث العلمى باعتباره قضية مجتمعية، ثم ما هو دور البحث العلمى فى فهم هذه الإشكاليات وكيف نجيب على القضايا التى يعيشها العالم والجواب على هذه الإشكاليات وفهمها بمقاربة تستحضر السياق المحلى والبيئة.

أما الدراسة الثالثة فقد ركزت على جهود المجتمع المدنى بشقيه الرسمى وغير الرسمى فى مواجهة جائحة كورونا، والتى عرضت لأهم الأسباب والدوافع وراء المشاركة فى مواجهة تلك الجائحة، وأهم الجهود المبذولة، والتحديات المختلفة التى واجهة تلك المنظمات فى مواجهة تلك الجائحة وانتهت الورقة بعرض رؤية مستقبلية حول دور المجتمع المدنى فى مواجهة الأزمات والمخاطر بعد انتهاء جائحة كورونا.

وقد خلص المؤتمر فى بيانه الختامى إلى عدد من القراءات والتوصيات من أجل تعزيز دور مراكز الفكر والبحوث لضمان الاستمرارية على النحو التالى:

- خلق مناخ للثقة بين المنظمات المانحة والمؤسسات الفكرية.
- تبنى حملات ضغط على مختلف الفاعلين الحكوميين على المستوى الوطنى والمحلى عن طريق الترافع والمناصرة لدعم هذه المراكز وتبنى مشارعها البحثية.
- خلق أجندة عمل تنظم هذا القطاع واعتماد ميثاق شرف لزيادة الثقة بين القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى.
- الانفتاح على شركات القطاع الخاص والتكتل بين مراكز الفكر والترافع ومناصرة القضايا التى تهم مراكز الفكر.
- تعزيز ثقافة الشراكات والتعاون وتقاسم الموارد بين المؤسسات الفكرية.

- التركيز على مبادئ الحوكمة الرشيدة فى إدارة وتسيير هذه المؤسسات الفكرية مع ضرورة الالتزام بالوضوح والشفافية.
- وجود كيان مؤسسى ينظم العلاقة بين مراكز الفكر وصانع القرار تابع لرئاسة الجمهورية أو أحد المجالس الاستشارية.
- استعانة صانع القرار بخبراء مراكز الفكر بالمجالس الاستشارية والجهاز البيروقراطى للدولة.
- حرية تبادل المعلومات فى ضوء الممكن والمتاح.